

سياسة جودبير لمكافحة الرشوة  
8 مايو 2017

## سياسة مكافحة الرشوة

### مقدمة

انطلاقاً من التزامنا العالمي بالأمانة والنزاهة والاحترام، لا ترغب جودبير في الحصول على مزايا تجارية من خلال تقديم أو تلقي مدفوعات أو شيء ذي قيمة بطريقة غير مشروعة، حتى في الدول التي يجوز فيها قبول مثل تلك الممارسات من الناحية الاجتماعية والثقافية. ويؤكد القانون الأمريكي لمكافحة ممارسات الفساد الأجنبية واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية وقانون الرشوة في المملكة المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فضلاً عن العديد من قوانين مكافحة الفساد الأخرى في مختلف أنحاء العالم، على المخاوف المتعلقة بالرشوة في جميع أنحاء العالم.

تتمثل سياسة جودبير لمكافحة الرشوة (يشار إليها فيما يلي بلفظ "السياسة") في حظر قيام أي منتسب لها، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بعرض أية مبالغ أو أي شيء ذي قيمة بطريقة غير مشروعة أو دفع ذلك أو الوعد أو التحويل بدفعه إلى أي شخص أو تلقيه أو قبوله منه في أي مكان في العالم من أجل الحصول على عمل أو الحفاظ عليه أو لضمان الحصول على أية ميزة بطريقة غير مشروعة. ومن جهتنا، فسوف نتخلى عن أي فرصة عمل لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال تقديم دفعة بطريقة غير مشروعة أو غير قانونية أو عن طريق تقديم رشوة أو هدية أو خصم أو سمسرة أو إغراء من هذا القبيل.

### التعريفات

لأغراض هذه السياسة، تنطبق التعريفات التالية:

"موظف حكومي غير أمريكي" هو: (أ) أي مسؤول أو موظف أو وكيل تابع لحكومة غير حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (بما في ذلك أفراد القوات المسلحة والشرطة)، والمستشفيات العامة غير الأمريكية أو منظمة دولية عامة (مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومفوضية الاتحاد الأوروبي، وغيرها)، (ب) أي مسؤول في حزب سياسي غير أمريكي أو أي مرشح لمنصب سياسي غير أمريكي، أو (ج) أي موظف أو وكيل تابع لشركة مملوكة لدولة غير الولايات المتحدة الأمريكية.

"شركة مملوكة للدولة" تعني أي شركة أو شراكة أو كيان قانوني آخر (أ) بحصة ملكية نسبتها 30% أو أكثر يملكها -بشكل مباشر أو غير مباشر- مواطن غير أمريكي أو حكومة أو كيان حكومي إقليمي أو محلي (أو مجموعة حكومات أو كيانات حكومية) أو (ب) يتحكم فيها بشكل آخر مواطن غير أمريكي أو حكومة إقليمية أو محلية بفضل صلاحياته لتعيين أغلبية أعضاء مجلس إدارة الكيان المعني أو هيئة مماثلة أو صلاحياته لتعيين المدير التنفيذي أو الشريك والمدير المنتدب أو المسؤول المماثل الآخر من هذا القبيل في ذلك الكيان. إذا كانت لديك أية أسئلة عمّا إذا كان كيان معين يدخل ضمن نطاق معنى "مؤسسة مملوكة للدولة" بموجب سياسة جودبير؛ فيرجى الاتصال بمحامي جودبير المعني بالبلد/المجموعة/المنطقة/الوظيفة أو وحدة الأعمال أو قسم الامتثال والأخلاقيات الذي تتبع له.

"المدفوعات غير المشروعة" أو "الأشياء ذات القيمة" قد تشمل على سبيل المثال لا الحصر أيًا مما يلي، حيثما كان معروفًا (أو محلاً للشبهة) أن أي جزء من المدفوعات أو الشيء ذي القيمة يتم تقديمه لموظف حكومي غير أمريكي أو أي شخص آخر بغرض حصول جودبير على عمل أو الاحتفاظ به أو لضمان حصولها على أي ميزة بطريقة غير مشروعة:

- النقد أو ما يعادله (مثل بطاقات الهدايا أو شهادات الهدايا)
- الهدايا أو غيرها من العناصر المادية
- العمولات
- الحسومات والخصومات الخاصة
- السمسرة
- رسوم الاستشارات أو الخدمات الأخرى
- الخصومات الخاصة
- الضيافة الخاصة
- نفقات السفر
- مدفوعات التيسير
- التوظيف أو الدورات التدريبية
- التبرعات الخيرية

"الطرف الثالث" هو أي كيان أو فرد لا ينتمي إلى جودبير أو غير منتسب لها.

"الطرف الثالث المشمول" هو الطرف الثالث الذي يجب أن يخضع لعملية العناية الواجبة لمكافحة الرشوة لدى جودبير. تتوفر قائمة حديثة تضم [الأطراف الثالثة المشمولة](#) على برنامج GO.

"الوكيل" هو طرف ثالث يعمل بالنيابة عن جودبير لديه صلاحية صريحة (شفهية أو خطية) أو ضمنية لتمثيل جودبير في علاقاتها مع الأطراف الأخرى. وكثيرًا ما يُطلق لفظ الوكيل على وكلاء المبيعات المستقلين أو الوكلاء بالعمولة أو مستشاري المبيعات أو مندوبي المبيعات أو وسطاء المبيعات أو الوسطاء أو وكلاء الجمارك أو وسطاء الجمارك أو وكلاء الشحن أو وكلاء المقاصة أو ما شابه ذلك.

"الموزع" هو طرف ثالث يشتري منتجات أو خدمات (لحسابه الخاص) من شركة جودبير ويعيد بيعها إلى تجار التجزئة أو التجار أو الموزعين الآخرين أو غيرهم من العملاء غير الأفراد (مثل الأساطيل التجارية وخدمات النقل المحلي وما إلى ذلك) بغض النظر عما إذا كانت هناك اتفاقية توزيع رسمية مبرمة مع جودبير، وعما إذا كانت جودبير قد عينت هذا الطرف الثالث موزعًا. وتحققًا لأغراض تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى بذل العناية الواجبة لمكافحة الرشوة تجاه طرف ثالث بعينه، يتم اعتبار الأعمال التجارية مع مواقع البيع بالجملة والتجزئة داخلة على السواء تحت مسمى "موزع" ما لم يبلغ حجم تجارة التجزئة فيها 90٪ أو أكثر من أعمالها.

يرد تعريف المصطلحات المتبقية المكتوبة بحروف سميكة المستخدمة في هذه السياسة والدليل التشغيلي في مسرد المصطلحات الخاص بالالتزام بمكافحة الرشوة، المرفق في الملحق لهذه السياسة.

## سياسة جودير

ينبغي لجميع المنتسبين لجودير أن يكونوا على دراية بسياسة جودير وأن يمثلوا لها على النحو الموضح في هذه السياسة وكذلك لجميع قوانين مكافحة الرشوة المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر القانون الأمريكي لمكافحة ممارسات الفساد الأجنبية وقانون الرشوة في المملكة المتحدة، فضلاً عن أي قوانين لمكافحة الرشوة سارية في الولايات القضائية المحلية للمنتسبين. يمكن توجيه الأسئلة المتعلقة بقوانين مكافحة الرشوة على المستوى المحلي والخاصة ببلد معين إلى محامي جودير للبلد/المجموعة/المنطقة/الوظيفة أو وحدة الأعمال أو قسم الامتثال والأخلاقيات الذي تتبع له.

بموجب القانون الأمريكي، يجرم القانون الأمريكي لمكافحة ممارسات الفساد الأجنبية عرض أموال أو أي شيء ذي قيمة أو دفعه أو الوعد بدفعه أو تخويل دفعه لأي شخص مع العلم أن كل هذه الأموال أو الأشياء ذات القيمة أو بعضها يتم عرضها أو منحها أو الوعد بها بشكل مباشر أو غير مباشر لموظف حكومي غير أمريكي لغرض الحصول على عمل أو الاحتفاظ به أو لضمان الحصول على أي ميزة بطريقة غير مشروعة. كما يُلزم القانون الأمريكي لمكافحة ممارسات الفساد الأجنبية الشركات مثل جودير التي تتداول في البورصة الأمريكية بأن تحافظ على ضوابط رقابة داخلية مناسبة على التقارير المالية. ويحظر هذا القانون على نحو مماثل على الأفراد والشركات التزوير المتعمد للدفاتر والسجلات الخاصة بالشركات التي تتداول علناً مثل جودير.

هذا وتنطبق المحظورات التي ينص عليها القانون المذكور على الشركات الأمريكية ومديريها ومسؤوليها وموظفيها ووكلائها وأي فرد سواء كان مواطناً أمريكياً أو حاصلاً على الجنسية الأمريكية أو مقيماً في الولايات المتحدة وعلى الشركات الأجنبية التابعة لشركات أمريكية في كثير من الحالات. وتنطبق سياسة جودير على جميع عملياتها والمنتسبين لها في جميع أنحاء العالم.

ينص قانون الرشوة في المملكة المتحدة على محظورات مماثلة تتصل برشوة الموظفين الحكوميين غير الأمريكيين. وبالإضافة إلى هذه المحظورات، يحظر قانون الرشوة في المملكة المتحدة عرض الرشاوى التجارية أو تقديمها أو تلقيها. والرشوة التجارية هي أحد أشكال الرشوة التي لا تنطوي بالضرورة على أي موظف حكومي. وتحظر سياسة جودير أي شكل من أشكال الرشوة بما في ذلك الرشوة التجارية، وهي في ذلك مثل قانون الرشوة في المملكة المتحدة.

## الأطراف الثالثة

تُعتبر المدفوعات المحظورة بموجب هذه السياسة غير مشروعة بنفس القدر عندما تُقدم من جانب طرف ثالث بدلاً من المنتسب مباشرةً. وبالتالي يُحظر على الوكلاء والموزعين وغيرهم من الأطراف الثالثة عرض أية مبالغ أو أي شيء ذي قيمة بطريقة غير مشروعة أو دفعها أو الوعد أو التخويل بدفعها إلى أي شخص أو تلقيها أو قبولها منه في أي مكان في العالم من أجل الحصول على عمل أو الحفاظ عليه أو لضمان الحصول على أية ميزة بطريقة غير لائقة لصالح جودير.

ويتعين على منتسبي جودير ضمان التزام الأطراف الثالثة بهذه السياسة والقانون الأمريكي لمكافحة ممارسات الفساد الأجنبية والقوانين المحلية عند العمل نيابةً عن جودير. وفيما يتعلق باختيار الأطراف الثالثة وتعيينها، يجب على المنتسبين الالتزام بدليل جودير التشغيلي للاللتزام الدولي لمكافحة الرشوة (يشار إليه فيما يلي بلفظ "الدليل التشغيلي"). ويتعين خضوع جميع الأطراف الثالثة المشمولة لعملية العناية الواجبة لمكافحة الرشوة لدى جودير قبل الشروع في التعامل مع جودير، ويرد وصف كامل لهذه العملية في الدليل التشغيلي.

### مدفوعات التيسير

"مدفوعات التيسير" هي مدفوعات يسيرة تُقدم إلى الموظفين الحكوميين غير الأمريكيين من ذوي المناصب الصغيرة بغرض ضمان تنفيذ بعض الإجراءات الحكومية الروتينية غير التقديرية التي يكون من حق الشركة الحصول عليها بالفعل بموجب القانون المحلي (مثل تسيير الأوراق الحكومية مثل التأشيرات والتحميل/تفريغ الحمولة وتوفير حماية الشرطة واستلام البريد أو تسليمه).

ولا يُسمح بمدفوعات التيسير بموجب قانون الرشوة في المملكة المتحدة والقوانين المحلية المعمول بها في العديد من الدول رغم أن القانون الأمريكي لمكافحة ممارسات الفساد الأجنبية ينص على استثناء محدود "لمدفوعات التيسير أو التعجيل". وتحظر سياسة جودير تمامًا تقديم مدفوعات تيسير.

### الابتزاز أو الإكراه

إن تقديم مدفوعات تحت تهديدات وشيكة وحقيقية بالعرف أو الأذى للمنتسبين لا ينتهك القانون الأمريكي لمكافحة ممارسات الفساد الأجنبية أو قانون الرشوة في المملكة المتحدة. وعلى هذا النحو، فإن سياسة جودير لا تحظر المدفوعات المقدمة تحت التهديد الحقيقي بالعرف أو الأذى إذا كان الدفع ضروريًا لحماية صحة المنتسب أو الممثل أو حريته أو سلامته. وإذا حدث مثل هذا الوضع؛ فإنه:

1. يجب ألا تتجاوز المدفوعات 100.00 دولار أمريكي.
2. يجب أن يتم الإفصاح عن الدفع كتابيًا في غضون 48 ساعة للمستشار العام لشركة جودير للإطارات والمطاط.
3. يجب تسجيل الدفع على نحوٍ سليم في دفاتر جودير وسجلاتها.

### المساهمات السياسية

يحظر القانون الأمريكي لمكافحة ممارسات الفساد الأجنبية منح أي أموال أو أي شيء ذي قيمة لحزب سياسي أو مسؤول في حزب غير أمريكي أو أي مرشح لمنصب سياسي غير أمريكي للحصول على عمل أو الحفاظ عليه أو ضمان الحصول على أية ميزة بطريقة غير مشروعة. بالإضافة إلى ذلك تحظر القوانين الأخرى تقديم المساهمات إلى المرشحين للمناصب الفيدرالية الأمريكية في الولايات المتحدة أو أي حزب سياسي أو لجنة سياسية. وتشمل "المساهمة" - من بين جملة أمور أخرى - توفير وقت عمل المنتسبين أو السماح باستخدام مرافق الشركة أو مواردها.

هذا وتفرض سياسة جودير الحصول على موافقة محددة من المستشار العام قبل تقديم أي مساهمة من أموال الشركة إلى حزب سياسي أو لجنة سياسية أو مسؤول في حزب سياسي أمريكي أو غير أمريكي أو إلى مرشح لمنصب في ولاية أو إقليم أمريكي أو غير أمريكي أو لمنصب حكومي محلي أو أي منصب حكومي آخر أمريكي أو غير أمريكي. كما يتعين الحصول على موافقة مسبقة من المستشار العام على تقديم المساهمات لدعم أية مسألة تتعلق بالاقتراع في الولايات المتحدة الأمريكية.

## التبرعات الخيرية

يتعين على المنتسبين والأطراف الثالثة ضمان تقديم التبرعات الخيرية بالنيابة عن الشركة إلى الجمعيات الخيرية الشرعية فقط واستخدامها لأغراض خيرية وعدم إساءة استخدامها بخلاف ذلك. ويجب في حال تقديم التبرعات الخيرية أن تستوفي جميع المعايير التالية:

- يجب ألا يتعارض التبرع الخيري مع السياسة الحكومية السارية أو القوانين أو اللوائح المحلية المعمول بها.
- يجب ألا يكون التبرع الخيري رشوة أو مكافأة بصورة مباشرة أو غير مباشرة وألا يُقدم لغرض ضمان الحصول على أية ميزة بطريقة غير مشروعة.
- يجب أن يُسجّل التبرع الخيري على الفور وبالكامل وبدقة في دفاتر الشركة وسجلاتها المالية باستخدام رمز دفتر الأستاذ العام المناسب بخصوص "التبرعات الخيرية". يُرجى الرجوع إلى [المخطط العالمي للحسابات والسياسة المحاسبية العالمية](#) "المحاسبة المتعلقة بالمساهمات الخيرية" على برنامج GO.

يجب الحصول على موافقة مكتوبة ومسبقة من مساعد المستشار العام على أي تبرع خيري يقترحه أو يطلبه موظف حكومي غير أمريكي. ويجب الاحتفاظ بوثائق الموافقة باعتبارها جزءًا من السجل الخاص بذلك التبرع الخيري.

وهذه المتطلبات إضافة إلى سياسات الشركة ووحدة الأعمال المتعلقة بقبول المساهمات الخيرية وحسابها وتسجيلها.

## عمليات الاستحواذ والمشروعات المشتركة

تتطلب المعاملات التي تنطوي على عمليات استحواذ أو مشروعات مشتركة إجراءات محددة لتوخي العناية الواجبة وللتحقق من الخلفية بما يناسب هذه المعاملات، وينبغي أن تُستمد هذه الإجراءات من المستشار العام أو أي مساعد للمستشار العام، وهي واردة في إجراء جودير للعناية الواجبة لمكافحة الرشوة فيما يتعلق بعمليات الاستحواذ أو المشروعات المشتركة. ويتطلب استكمال إجراءات العناية الواجبة والتحقق من الخلفية فيما يتعلق بعمليات الاستحواذ والمشروعات المشتركة جهدًا ووقتًا كبيرين، ولهذا السبب تعتبر المشاركة المبكرة للدائرة القانونية أمرًا بالغ الأهمية.

## الهدايا والسفر ووجبات الطعام والترفيه للموظفين الحكوميين غير الأمريكيين

### *الهدايا*

لا تحظر سياسة جودبير تقديم هدية وقد تكون هناك حالات يمكن فيها من المناسب تقديم هدية ذات قيمة رمزية (ويُفضل أن تحمل شعار الشركة) إلى الموظفين الحكوميين شريطة استيفاء جميع المعايير التالية:

- لا يجوز أن تتجاوز قيمة الهدية 100.00 دولار أمريكي دون الموافقة المسبقة لأحد مساعدي المستشار العام في جودبير.
- يجب ألا تكون الهدية نقدية أو معادلة للنقد مثل بطاقات الهدايا أو شهادات الهدايا.
- يجب ألا تتعارض الهدية مع السياسة الحكومية السارية أو القوانين أو اللوائح المحلية المعمول بها.
- يجب أن تكون الهدية معتادة بموجب الظروف وألا تسبب إحراجًا سواءً لجودبير أو لمتلقيها.
- يجب أن تُقدم الهدية بمناسبة عطلة معترف بها لتقديم الهدايا أو مناسبة خاصة أخرى أو لأغراض ترويجية.
- يجب ألا تكون الهدية رشوة أو مكافأة وألا تُقدم بغرض ضمان الحصول على أي ميزة بطريقة غير مشروعة.
- يجب أن تُسجّل الهدية على الفور وبالكامل وبدقة في دفاتر الشركة وسجلاتها المالية باستخدام [رمز دفتر الأستاذ العام](#) المناسب بخصوص "الهدايا".
- يجب ذكر الهدية في تقرير المصروفات المناسبة وأن تكون قابلة للتعويض من جانب جودبير.

### *الهدايا أو التبرعات بالإطارات*

هناك حالات قد تكون فيها لهدية الإطارات المقدمة إلى وكالة حكومية غير أمريكية قيمة دعائية أو قد تكون مناسبة لأسباب أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من المناسب أيضًا التبرع بالإطارات (أو منح خصم خاص على الإطارات) إلى دائرة حكومية غير أمريكية لتركيبتها في السيارات الرسمية لأغراض العرض التوضيحي أو الاختبار. وتجب الموافقة على كل هذه الهدايا أو التبرعات بالإطارات من قبل أحد مسؤولي جودبير وأحد مساعدي المستشار العام.

ولا يجوز تقديم الإطارات (والخصومات الخاصة عليها) إلى موظفين حكوميين غير أمريكيين لاستخدامها في مركباتهم الشخصية أو مركبات أفراد أسرهم.

### *السفروزيارات الوفود*

لا تحظر سياسة جودبير تقديم رحلات السفر وقد تكون هناك حالات يكون فيها من الملائم تقديم رحلات السفر أو من اللازم قانونًا تقديمها لموظف حكومي غير أمريكي بشرط تقديمها بحسن نية وليس بنية فاسدة أو توقع الحصول على خدمة بالمقابل. ويجب استيفاء نموذج قائمة التحقيق الخاصة بسفر الموظفين الحكوميين غير الأمريكيين وتقديمه للموافقة عليه. وهذا النموذج هو الملحق ب المرفق بهذه السياسة ويجب إرساله من خلال حل عقود جودبير.

يجب استيفاء جميع المعايير التالية في رحلات السفر المقدمة إلى الموظفين الحكوميين غير الأمريكيين:

- يجب أن تتم الموافقة على رحلة السفر مسبقًا وخطيًا في نموذج قائمة التحقيق الخاصة بسفر الموظفين الحكوميين غير الأمريكيين من قبل رئيس وحدة الأعمال أو أي موظف مختص في الشركة والمستشار العام أو أحد مساعديه.
- يجب أن تكون رحلة السفر المقدمة متعلقةً بشكل مباشر بحسن النية وبغرض شرعي للعمل (مثل التفتيش على عمليات التصنيع ومراقبة الجودة في أي مصنع من مصانع جوديير في إحدى الدول في إطار جهود جوديير الرامية إلى تأهيل الإطارات للتصدير إلى دولة أخرى).
- يجب أن تكون قيمة رحلة السفر معقولة (من حيث النفقات وعدد المسافرين وتكرار مرات السفر).
- يجب ألا تتحمل الشركة نفقات الرحلات السياحية والترفيهية.
- يجب ألا تتحمل الشركة النفقات المرتبطة بأفراد أسر الموظفين.
- يجب عدم تقديم نقود (مثل تعويض البديل اليومي).
- ينبغي اختيار أعضاء الوفد من قبل الجهة الحكومية (وليس الشركة).
- ينبغي تقديم إخطار خطي مسبق بالرحلة إلى الجهة الحكومية التي يعمل لديها المتلقي.
- يجب تسجيل قيمة رحلة السفر والغرض منها على الفور وبالكامل وبدقة في دفاتر الشركة وسجلاتها المالية مع بيان يوضح أن المتلقي موظف حكومي غير أمريكي.
- يجب ذكر رحلة السفر المقدمة في تقرير المصروفات المناسبة وأن تكون قابلة للتعويض من جانب جوديير.

#### وجبات الطعام والترفيه

لا تحظر سياسة جوديير لمكافحة الرشوة تقديم وجبات الطعام والترفيه وقد تكون هناك حالات يكون فيها من الملائم تقديم وجبات الطعام أو الترفيه إلى موظفين حكوميين غير أمريكيين بشرط تقديمها بحسن نية وليس بسوء نية أو توقع الحصول على خدمة بالمقابل. يجب استيفاء جميع المعايير التالية في حالة تقديم وجبات الطعام أو الترفيه للموظفين الحكوميين غير الأمريكيين:

- يجب أن ترتبط وجبات الطعام أو الترفيه المقدم ارتباطًا مباشرًا بحسن النية ولغرض شرعي يتعلق بالعمل ويجب في حال تقديم الترفيه أن يكون المكان مناسبًا لمناقشة العمل التجاري.
- يجب أن تكون قيمة وجبات الطعام أو الترفيه معقولة (من حيث النفقات وعدد الحضور وتكرار مرات تقديمها).
- يجب ألا تتعارض وجبات الطعام أو الترفيه مع السياسة الحكومية السارية أو القوانين أو اللوائح المحلية المعمول بها.
- يجب أن تكون وجبات الطعام أو الترفيه معتادة بموجب الظروف وألا تسبب إحراجًا سواءً لجوديير أو لمتلقيها.
- يجب ألا تكون وجبات الطعام أو الترفيه رشوة أو مكافأة أو ألا تُقدم بغرض ضمان الحصول على أي ميزة بطريقة غير مشروعة.
- يجب أن يكون موظفو الشركة حاضرين.
- يجب أن تُسجل وجبات الطعام والترفيه على الفور وبالكامل وبدقة في دفاتر الشركة وسجلاتها المالية.
- يجب ذكر وجبات الطعام والترفيه المقدم في تقرير المصروفات المناسبة وأن تكون قابلة للتعويض من جانب جوديير.



## تقديم الهدايا ورحلات السفر ووجبات الطعام والترفيه لموظفي الحكومة الأمريكية

### *تقديم الهدايا إلى موظفي الحكومة في الولايات المتحدة*

يخضع موظفو الحكومة الفيدرالية والمحلية وموظفو حكومات الولايات في الولايات المتحدة لقوانين وأنظمة خاصة تقيد من تلقمهم للهدايا والهبات من المنظمات التي يمارسون العمل التجاري معها. ويجب أن يكون المنتسبون مطلعين على جميع القوانين واللوائح الفيدرالية والمحلية والخاصة بالولايات المتعلقة بالهدايا والهبات وأن يلتزموا بها. ويجب الحصول على موافقة مسبقة من الدائرة القانونية لتقديم أي وجبات طعام أو رحلات سفر أو سكن أو ترفيه لموظفي الحكومة الأمريكية.

### *القواعد التي تحكم هدايا مجلس الشيوخ ومجلس النواب وسفرهم*

تنص سياسة جودير على الالتزام من جميع النواحي بجميع القوانين واللوائح المعمول بها التي تشمل القواعد الدائمة لمجلس الشيوخ الأمريكي وقواعد مجلس النواب الأمريكي المتعلقة بالمحظورات والقيود المفروضة على الهدايا ورحلات السفر التي تُقدم إلى أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي ومجلس النواب الأمريكي وموظفيهما. ويحظر على جودير -بصفتها هيئة توظف جماعات ضغط فيدرالية- تقديم أي هدية بأي قيمة لأعضاء الكونغرس أو لموظفيه ما لم تقع بالفعل الهدية ضمن أحد الاستثناءات من الحظر المفروض على الهدايا. ووفقاً للقواعد، فإن "الهدية" تعني أي مكافأة أو خدمة أو خصم أو ترفيه أو ضيافة أو قروض أو مجاملة أو أي شكل آخر له قيمة نقدية وتشمل تقديم خدمات أو تدريب أو نقل أو سكن أو وجبات أو جميع ذلك في شكل هدايا سواء أقدمت عينياً أو عن طريق شراء التذاكر أو دفعة مقدمة أو تعويض. ويتعين على جميع منتسبي الشركة -وفقاً لسياستها- الالتزام بالقواعد التي تحكم تقديم الهدايا فيما يتعلق بالكونغرس سواء أكانوا جماعات الضغط أم لا. للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى سياسة جودير بخصوص "[القواعد التي تحكم هدايا مجلس الشيوخ ومجلس النواب وسفرهم](#)".

### الالتزام

لن يتم التساهل تجاه أي مخالفة لهذه السياسة أو القانون الأمريكي لمكافحة ممارسات الفساد الأجنبية أو أي قانون آخر لمكافحة الرشوة حتى في حال عدم الاتهام بارتكاب جريمة أو إثباتها بموجب القانون المعمول به وحتى إن كان الدفع أمراً معتاداً في دول معينة. ويخضع المنتسبون الذين ينتهكون هذه السياسة لإجراءات تأديبية تصل إلى الفصل من العمل ومصادرة الاستحقاقات، وتخضع الأطراف الثالثة التي تنتهك هذه السياسة للإنهاء الفوري لعلاقتها التجارية مع جودير.

### الإبلاغ عن المخالفات

يجب على جميع المنتسبين الذين يعلمون بوقوع مخالفات لسياسة جودير أو يشتبهون في وقوعها سرعة إخطار رؤسائهم أو المسؤول القانوني التابع لجودير في البلد/المجموعة/المنطقة/الوظيفة أو وحدة الأعمال الخاصة بهم، أو الخط الساخن للنزاهة على الرابط <http://www.goodyear.ethicspoint.com>. ويجب على المديرين الذين يتلقون تقارير عن الاشتباه في وقوع مخالفات لسياسة جودير أن يبلغوا على الفور المستشار العام لشركة جودير للإطارات والمطاط. ويجب على أي طرف ثالث، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الوكلاء والموزعين والمتعاقدين وغيرهم من الأطراف الثالثة، الذين يعلمون أو يشتبهون في أي مخالفة لسياسة جودير، أن يخطرأ على الفور جهة الاتصال الخاصة بهم في جودير أو الخط الساخن للنزاهة. هذا وتحظر جودير أي شكل من أشكال الانتقام الفعلي أو الشرع في الانتقام ضد أي شخص يبلغ بحسن نية عن أي اشتباه في وقوع مخالفة. ويتم التحقيق في جميع التقارير المتعلقة بالانتقام، ويخضع من يثبت أنه قام بانتقام لإجراءات تأديبية تصل إلى إنهاء العمل ومصادرة الاستحقاقات.